مجلة آفاق علمية ISSN: 1112-9336
المجلد: 14 العدد: 03 السنة 2022 ص 255 - 274

تاريخ الإرسال: 2020/09/30 تاريخ القبول: 2022/04/24
تاريخ النشر: 2022/10/07

الحق في التنمية و جودة الحياة
أين نحن منهما؟

The right to development and quality of life
Where are we from them?

د. وشنان حكيمة[1]،
جامعة 02 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر h.ouchenane@univ-skikda.dz[1]

الملخص:

نهدف من خلال هذا المقال إلى تقديم توصيف لموضوع يجمع بين الحق في التنمية وجودة الحياة من خلال الحديث عن كل منهما على حدى. تبيانا لأهميته من نواحي متعددة لتوضيح عما نتحدث، وتقديم الدلائل المعرفية والواقعية للمحاججة حول ما نتحدث عنه. وإثبات ارتباط جودة الحياة بخطط التنمية، التي لا تتمثل في الدخل فقط كما يعتقد في الغالب الأعم، وإنما في الارتقاء بنوعية الحياة فضلا عن أنها ما قامت إلا بمجهود الإنسان و من أجله.

الكلمات المفتاحية: الحق في التنمية، جودة الحياة، مؤشرات جودة الحياة.

Abstract:

This article includes a description of a subject that combines the right This article includes a description of a topic that combines the right to development and the quality of life, by talking about each of them separately, indicating its importance in several aspects, to clarify what we are talking about, and provide evidence and factual evidence, to argue about what we

are talking about. and prove The quality of life is linked to development plans, which are not represented only in income, as is often believed, but in the improvement of the quality of life, as well as that it is carried out only with the efforts of man and for him.

Keywords : right to development quality of life

المؤلف المرسل: وشنان حكيمة: OUCHENANE21@OUTLOOK.FR

مقدمة:

تعد التنمية مطلبا ومسعى كافة المجتمعات لاسيما المتخلفة منها، بالنظر لأهدافها الرامية لتحقيق حياة أفضل للأفراد، في جميع النواحي: الاقتصادية الاجتماعية الثقافية البيئية، التي تضمن تحسين حياتهم تعليما وصحة ومعيشة وترفيها وشغلا ومسكنا وأمنا، فيصبحون بذلك أكثر قدرة على التمتع بالحياة وتحقيق طموحاتهم وأهداف مجتمعاتهم. هذا ما أكدته الدراسات العلمية في تخصصات عدة كعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد، من خلال مختلف النظريات المصاغة حول هذه المسألة مثل نظريات التحديث والتبعية وغيرهما في المجال السوسيولوجي. كما تضمنت النصوص القانونية الدولية للعديد من المؤتمرات الدولية مثل القمة العالمي في "الدنمارك" عام 1990، ومؤتمر قمة الأرض الثاني في "نيويورك" عام 1997 الكثير من المواد التي تنص على أن التنمية حق من حقوق الإنسان على كافة المجتمعات مراعاتها والعمل على تطبيقها، فعلى أساسها يتحدد مصير حياة الفرد في مجتمعه، إما جيدة وإما سيئة. وهذا ما أفرز بدوره الحديث العلمي عن جودة الحياة وليس عن الحياة لمجرد العيش أو البقاء.

لأجل توضيح هذا الموضوع، أي تبيين العلاقة بين الحق في التنمية وجودة الحياة، نعالج مجموعة من العناصر الأساسية، تقدمه في شكله العام ارتباطا بمفهوميه الرئيسيين، وعناصر فرعية تزيد من توضيحهما حتى يتحقق فهمنا لها نظريا وفي النهاية نحاول مقاربة الموضوع واقعيا من خلال الحديث عن موقع مجتمعنا الجزائري من هذا الحق وتلك الغاية استنادا إلى مسائل اجتماعية هامة كالبطالة والفقر والبيئة كعناصر تعد مؤشرات أساسية للحكم على مدى جودة حياة المجتمعات.

1.ماهية مفهوم الحق في التنمية: تتطلب الإحاطة بماهية مفهوم معين في العلوم الاجتماعية أو الإنسانية عامة التعرض لمجموعة من العناصر التي تزيد من توضيحه وليس الاكتفاء فقط بتعريفه، لذلك فإن اشتغالنا بماهية مفهومي الحق في التنمية، يمر عبر التطرق لمجموعة من العناصر المرتبطة به والتي نقدمها على النحو التالي:

1.1. تعريف الحق في التنمية: قدمت العديد من التعريفات لتحديد المقصود بالحق في التنمية أو ما يطلق عليه أيضا بالمقاربة الحقوقية، ومنها نذكر:[1]

– **التعريف الأول:** يأخذ بأن الحق في التنمية هو إدماج المعايير الحقوقية في الأنشطة التنموية. ويعني ذلك النظر إلى موضوعات التنمية من زاوية حقوقية وتحليل المشروعات التنموية من نفس الزاوية، والنظر إلى الناس على أنهم أصحاب حقوق وفاعلية في الموقف الإنمائي.

– **التعريف الثاني:** يأخذ بأن الحق في التنمية، عملية توسيع خيارات البشر وترسيخ منطق توسيعها بين البدائل المتاحة، الأمر الذي يشير إلى الحرية كقاعدة في تحقيق التنمية.

– **التعريف الثالث:** يحدد أن الحق في التنمية، هو ضمان حق البشر في العيش الكريم ماديا، معنويا، جسديا، نفسيا وروحيا، بما يسهم في رفض جميع أشكال التمييز ضد أي جماعات بشرية وحق الإنسان في التمتع بالحرية واكتساب المعرفة والكرامة وتحقيق الذات، النابع أساسا من المشاركة الفعالة في شؤون المجتمع.

نستخلص من جملة هذه التعريفات، مجموعة عناصر تخبرنا إجمالا عن المقصود بالحق في التنمية، وهي:

– للأفراد والمجتمعات الحق في التنمية، تكفلها النصوص القانونية.

– يرتبط الحق في التنمية بالحرية كقاعدة أساسية في تحقيق التنمية.

– الحق في التنمية يحتمل الحق في التمتع بالحياة من جميع النواحي.

2.1. تصنيف الحق في التنمية ضمن حقوق الإنسان: يتجه فريق من الكتاب إلى تقسيم حقوق الإنسان إلى ثلاثة أجيال:

الجيل الأول: تمخض عن تقرير حقوق الإنسان المدنية و السياسية واستند إلى فكرة الحرية وحماية الفرد في مواجهة تجاوزات الدولة أو أية جهة أخرى.

الجيل الثاني: تضمن تقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان مستندا على فكرة المساواة، ومستهدفا تأكيد واجب الدولة في تأمين المساواة بين الأفراد في التمتع بالسلع والخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الجيل الثالث: يستهدف تقرير حقوق التضامن، التي تنطوي على الحق في التنمية والسلم وفي التمتع ببيئة متوازنة، والحق في المشاركة في التمتع بمزايا استغلال الإرث الطبيعي المشترك للجنس البشري، ويستند في كل هذا إلى فكرة الإخاء، بين البشر على اختلاف دولهم.

3.1. آليات تجسيد الحق في التنمية: يتحقق حق الأفراد والجماعات في التنمية من خلال مجموعة آليات هي:[2]

– أن يوفر المجتمع الحماية والدعم الخاص للفئات الأكثر حرمانا في المجتمع ليتسنى لهم ممارسة حقوقهم المختلفة وحرياتهم الأساسية دونما تمييز.

– حقوق الإنسان الأساسية لا يكتب لها النجاح ما لم تقم الحكومات بخلق بيئة صحية وملائمة لممارسة تلك الحقوق وتحديدا دونما الوفاء بالحق في التنمية.

– تعتبر تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين الحد الأدنى الذي يجب على الحكومات تلبيته فورا باستغلال أمثل للموارد المحلية والخارجية، و كذا السعي لتجنيد ما أمكنها من الموارد الداخلية والخارجية للوفاء بالتزامها تجاه احترام حقوق الإنسان خاصة الحق في التنمية.

– توفر الحماية القانونية للحق في التنمية، وتحديدا مشاركة المواطنين بطريقة ديمقراطية والوفاء بالمتطلبات والاحتياجات الأساسية لهم، كالصحة والسكن والطعام والتعليم كما يجب مد العون للمتضررين سواء من الكوارث البيئية أو سوء التخطيط الاقتصادي أو إجحاف أي طرف من منفذي المشاريع الاقتصادية وحرمانهم من أسباب عيشهم ومتطلباتهم الأساسية.

– أن تكون التنمية شاملة منطلقة من واقع المجتمع وقائمة على الاعتماد الذاتي ومخططة وموجهة نحو نظام اجتماعي عادل ومحقق للمساواة.

– أن تشمل التنمية كافة مناطق المجتمع خاصة البيئات أو المناطق المحرومة من التنمية وعدم عزل المناطق الأقل تطورا عن نطاق التنمية.

– أن تكون جهود التنمية وخططها إبداعية وخلاقة، لا تعتمد على التصنيفات القديمة أو استيراد التقنيات المتقدمة جدا التي قد لا تتناسب مع ظروف المجتمع.

2.ماهية مفهوم جودة الحياة: نحددها من خلال مجموعة عناصر تدور حول التعريف بالمفهوم، وأهم المقاربات النظرية المفسرة له والنصوص القانونية المتضمنة إياه .

1.2. تعريف جودة الحياة: تزخر العديد من المؤلفات خاصة النفسية منها بعدد من تعريفات هذا المفهوم نختصرها في ما يلي:[3]

– **التعريف الأول:** شعور الفرد بالرضا والسعادة والقدرة على إشباع حاجاته من خلال ثراء البيئة والخدمات التي تقدم له في المجالات الصحية والاجتماعية والعلمية والنفسية مع حسن إدارته للوقت والاستفادة منه.

–**التعريف الثاني:** يشير إلى أن جودة الحياة، هي " الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية بحسن الحال، وإشباع الحاجات والرضا عن الحياة وإدراك الفرد لقوى ومضامين حياته وشعوره بمعنى الحياة إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية وإحساسه بالسعادة وصولا إلى عيش حياة متناغمة متوافقة بين جوهر الإنسان والقيم السائدة في مجتمعه."

التعريف الثالث: يقر بأن جودة الحياة مفهوم واسع، يتأثر بجوانب متداخلة من النواحي الذاتية والموضوعية، مرتبطة بالحالة الصحية والنفسية للفرد، ومدى الاستقلال الذي يتمتع به والعلاقات الاجتماعية التي يكونها، فضلا عن علاقته بالبيئة التي يعيش فيها.

من جملة هذه التعريفات، يمكن تسجيل ما يلي:

– أن جودة الحياة مفهوم يتسع ليشمل مختلف جوانب الحياة، يمتد إلى العلاقات الاجتماعية للفرد.

– أنه يعني استمتاع الفرد بالحياة من جوانب عديدة، صحيا وتعليميا واقتصاديا وإشباع مختلف الحاجيات حتى يتشكل لديه الشعور بالرضا عن الحياة.

– أنه يتسع إلى حد حسن استغلال الفرد لوقته حتى يستطيع الاستمتاع بحياته، في ظل ما توفره له بيئته من ظروف وموارد.

2.2. المقاربات النظرية لجودة الحياة: ومن أهمها نذكر الاتجاهات التالية:

1.2.2. الاتجاه الاجتماعي: بدأت الدراسات الاجتماعية في دراسة جودة الحياة منذ فترة طويلة، وقد ركزت على المؤشرات الموضوعية في الحياة، مثل: معدلات المواليد، الوفيات، ضحايا الأمراض، نوعية السكن، المستويات التعليمية، مستوى الدخل. وتختلف هذه المؤشرات من مجتمع لآخر، وترتبط جودة الحياة حسب هذا الاتجاه بطبيعة العمل الذي يقوم به الفرد وما يجنيه من عائد مادي من وراء عمله ومكانته المهنية وتأثيره على جودة الحياة.[4]

2.2.2. الاتجاه النفسي: ينظر هذا الاتجاه إلى جودة الحياة على أنه البناء الكلي الشامل الذي يتكون من المتغيرات المتنوعة التي تهدف إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بحيث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية ومؤشرات ذاتية. فكلما انتقل الإنسان إلى مرحلة جديدة من النمو فرضت عليه الحياة متطلبات وحاجات جديدة لهذه المرحلة تستلزم الإشباع، مما يجعل الفرد يشعر بضرورة مواجهة متطلبات الحياة في المرحلة الجديدة، فيظهر الرضا في حالة الإشباع أو عدم الرضا، في حالة عدم الإشباع.[5]

3.2.2. الاتجاه الطبي: يركز على تحسين جودة الحياة للأفراد الذين يعانون من الأمراض (جسمية، عقلية، نفسية) وذلك عن طريق البرامج الإرشادية والعلاجية.

4.2.2. الاتجاه الفلسفي: ينظر إلى جودة الحياة على أنها السعادة المأمولة، ولا يمكن للإنسان الحصول عليها إلا إذا حرر نفسه من أسر الواقع وتسامى عليه.[6]

3. دلائل الحق في التنمية و مؤشرات جودة الحياة:

1.3. دلائل الحق في التنمية: ارتباطا بالتوجه الذي يأخذ بإتاحة النظر للحق في التنمية من الناحية الحقوقية، فإن أنسب دلائل يمكن تقديمها للاستدلال على حق الفرد في التنمية، هي أن تكون من صنف هذا التوجه، لذا اخترنا المؤتمرات المنعقدة بشأنها والنصوص القانونية، كدلائل علمية على ذلك.

2.3. المؤتمرات العالمية: لقد دعم المجتمع الدولي بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية قضية الربط بين التنمية وحقوق الإنسان، و تعزز هذا الدعم بعقد العديد من المؤتمرات العالمية منذ 1986 وكان أهمها:[7]

– مؤتمر القمة العالمي في "الدنمارك" عام 1990.

– مؤتمر قمة الأرض الثاني في "نيويورك" عام 1997.

– المؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربية في "تونس" عام 2010.

3.3. النصوص القانونية المتضمنة لجودة الحياة: يمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المرجعية الأولى في تحديد حقوق الإنسان المدنية والسياسية للإنسان، حيث نص على حقوق الأمن وحرية الديانة والتعبير والمشاركة في الحكم وغيرها. [8]

أما بالنسبة للحق في التنمية، فيمثله على وجه الخصوص نص إعلان الحق في التنمية الذي اعتمد ونشر بموجب الجمعية العامة للأمم المتحدة 41_ 128 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986 والذي نص على مواد كثير نذكر منها الآتي:[9]

المادة الأولى: الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان، والتمتع بهذه التنمية.

المادة الثانية: الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه.

المادة الثالثة: تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.

المادة الرابعة: من واجب الدول أن تتخذ خطوات، فرديا وجماعيا، لوضع سياسات إنمائية دولية ملائمة بغية تيسير إعمال الحق في التنمية إعمالا تاما.

4. مؤشرات جودة الحياة: إن الاحتياج لمؤشرات جودة الحياة في المجتمعات الحديثة يكون لقياس نتاج خطط التنمية على حياة أفرادها، فمؤشرات التنمية لا تتمثل

في الدخل وحسب وإنما في الارتقاء بجودة حياة الفرد أيضا وكذا الإقرار بأن التنمية ليست فقط اقتصادية بل اجتماعية وبيئية وذاتية أيضا. فمتى يمكن أن نشير إلى مجتمع بعينه دون غيره و نقول بأن أفراده يتمتعون بجودة حياة عالية؟ إن إجابة هذا السؤال تتطلب معرفة: أنواع حياة الفرد أولا ثم مؤشرات تحقيق جودة هذه الحياة.

1.4. أنواع حياة الإنسان: لتحقيق جودة الحياة يجب البحث في كافة تفاصيلها لأن حياتنا تضم أكثر من جانب، وكلما كانت تحتوي على جوانب أكثر إيجابية كلما يعني تحقيقها لمؤشرات جودة الحياة المرجوة. وتتمثل هذه الجوانب في:

– **الحياة في المنزل:** وهي حياة سابقة عن جميع أنواع الحياة الأخرى، فهي أول بيئة يتواجد فيها الطفل. فالمنزل بيئة الأمان والتعلم والاستكشاف الأولي، التي تركز عليها دعائم شخصية الطفل بكل جوانبها .

– **الحياة في المدرسة:** في المدرسة يتعلم الطفل ويتفاعل ويكتسب خبرات ويمارس الرياضة ويتعرض أيضا لأزمات نفسية وصحية، وإذا لم تكتمل أركان الحياة الدراسية أو لو لم تسير على ما يرام فسوف يتعرض الطفل إلى التعثرات الأكاديمية والتربوية التي تؤثر لاحقا على جودة حياته.

– **الحياة في العمل:** وهي ثاني حياة عملية يتعرض لها الفرد، وتحمل هي الأخرى ضغوطا ومسؤولية إنجاز المهام المكلف بها الفرد، في نطاق واسع من التفاعلات الاجتماعية بين زملاء العمل كما يحتل الأجر الذي يحصل عليه مساحة مهمة في حياة العمل، وهي هل يفي بقضاء احتياجاته المطلوبة منه أم لا.

– **الحياة في الطرقات والشوارع:** يقضي الإنسان بعض الوقت من حياته في الشارع أو في الطريق يتنقل بين الأماكن ويستخدم العديد من وسائل النقل، التي تقدم له المساعدة لكنها تؤثر عليه في نفس الوقت وعلى جودة حياته. فالازدحام مرتبط بالشارع ويؤثر على سلوكيات الفرد والضوضاء وما تحدثه من تلوث سمعي

والحوادث لها نصيب كبير في حياة الشوارع والطرقات بسبب عدم الالتزام بقواعد المرور وبالتالي تعرض جودة حياة الإنسان للفناء التام.

– **الحياة في البيئة الطبيعية:** وهي الحياة الأم، تشمل التراب والهواء والماء والكائنات الحية فالبيئة تمدنا بالغذاء ومقومات الحياة الصحية وعند الإساءة إليها تنعكس سلبا على جودة حياتنا.

–**الحياة الصحية الآمنة:** إن تمتع الإنسان بالصحة الجيدة ليس مجرد انعدام المرض بل تعني إتباع سلوكيات وأنماط في الحياة تتسم بالإيجابية من عادات غذائية ورياضية سليمة ،مع إحساس بالأمان والسلامة وتلقي التطعيمات الوقائية والحياة مع الآخرين في انسجام ، فالصحة مزيج من العافية الجسدية والنفسية و العقلية.

2.4. مؤشرات جودة الحياة اليومية للإنسان: ما الذي يحتاجه الإنسان ليحيا حياة جيدة؟

1.2.4. المؤشرات النفسية والأمنية: يحتاج الإنسان لحياة هادئة ومستقرة خالية من الضغوط ، ينعم فيها بالأمان والاحترام. تدلنا عليها المؤشرات التالية:

– **إثراء الفرد:** إن المجتمعات التي تهتم بأفرادها واهتماماتهم وتعلي من شأن قيمتهم وتحترم عقائدهم وتهتم ببناء القيم لديهم هي مجتمعات تتمتع بجودة حياة عالية. والعمل على إثراء قيمة الفرد يساعده على الانخراط المجتمعي وعدم الانسلاخ منه كما ينمي لديه روح التسامح ويجعله يساهم في كل ما فيه خير لمجتمعه، كما تجعله يعيش في حرية وتمكنه من التكيف مع أية ضغوط.

– **الترفيه مفتاح آخر لجودة حياة الفرد:** الاهتمام بالفرد لا ينصب فقط على تلقينه القيم ومهارات التعلم والتكيف المختلفة، بل هناك مساحة للترفيه في حياته يجب الاستمتاع بها، لأن الشعور بالمتعة يعلي من قيمة الفرد ومن قدرته على الاستيعاب.

–**تنمية قيمة الفرد من خلال الأعمال التطوعية الخيرية:** ليس شرطا أن يقوم الفرد بإنجاز المهام والأعمال التي تطلب منه فقط لكي يشعر بتحقيقه لذاته، فالذي يزيد من قيمته ويضيف إلى شأنه إنجاز الأعمال التطوعية، ذات المدلول إيجابي للغير فالذات والغير يكونان في المجمل أفراد المجتمع، والإسهامات التطوعية من جانب بعض الأفراد تقيس المساعي المبذولة من جانبهم للنهوض بالمجتمع وكل هذا يندرج تحت قائمة مؤشرات جودة الحياة التي تتصل بالاهتمام بالفرد.

– **إدراك ماهية الأمان العام:** يتحقق أمان الفرد في مجتمعه بتحقق الأمان في الجوانب التالية:

– **الأمان:** مثل أمان الجيران، **و**مكان العمل، ومكان التعليم، والعائلة، وأمان الشخص الذي ينتمي إليه المجتمع، والذي لا ينتمي إلى المجتمع، مثل السائح الذي يزور البلد ويتمتع بآثارها السياحية، فهو جزء لا يتجزأ من الأمان العام للمجتمع. فالإحساس بالأمان له تأثير على حياة الفرد اليومية، فالمسن يمارس حياته بشكل طبيعي والطالب يركز في دراسته والعامل منتجا والعائلة تربي أطفالها وتمارس نشاطاتها اليومية بثقة وطمأنينة.

– **الابتكار:** المجتمع المبتكر هو المجتمع الذي يتمتع أفراده بجودة حياة من الطراز الأول والابتكار في مضمونه يعني القدرة على حل المشكلات بشكل خلاق، إيجاد السبل الجديدة التي تواجه قضايا المجتمع وأفراده، مع وجود شغف بتقديم المساهمات الايجابية والجديدة على كافة المستويات.

2.2.4.المؤشرات الاقتصادية: وتعني الإمكانات المتاحة للأفراد في المجتمع من توافر فرص العمل ومستويات الدخل لتلبية الاحتياجات الأساسية، ومتوسط هذا الدخل للفرد، فرص العمل والوظائف المتاحة، توفير الإسكان الملائم والصحي مستوى التعليم، نسب الأمية ومدى ملائمة التعليم، إتاحة الرعاية الصحية، التي

تعكس متوسط عمر الفرد ونسبة انتشار الأوبئة والأمراض المزمنة ومعدلات وفيات الأطفال. وتتحقق المؤشرات الاقتصادية، بتواجد اقتصادي جيد، يمكن العائلات من الاعتماد على نفسها وامتلاكها القدرات التي تعزز نجاح أعمالها.

ومن مؤشرات الاقتصاد الجيد أيضا ازدياد معدلات الأجور والرواتب مع توافر بيئة العمل الملائمة، فتوافر فرص العمل يسير جنبا إلى جنب مع توافر البيئة الصالحة للعمل التي تجعل الموظف قادرا على العطاء.

جدول1 : يوضح معايير قياس جودة المؤشرات الاقتصادية

المؤشر	معايير قياسه
الاقتصاد الجيد	– وجود وظائف ذات قيمة تضيف لأفرادها الذين يشغلونها. – وجود دخل للفرد يفي بمتطلباته الأساسية ويستطيع ادخار جزء منه. – وجود عائد يفي بالخدمات العامة. – تحقق الأمان الوظيفي. – نفقات المعيشة للطبقة المتوسطة: السكن، النقل، الغذاء ...إلخ

المصدر: د.ن. 2019.د ص https//www. Feedo. Net[10]

3.2.4.المؤشرات التعليمية والتعلم مدى الحياة: يقاس ارتقاء المجتمعات بمدى توافر المادة التعليمية والثقافية لأي شخص يريد أن ينهل منها. فالتعليم يعد الفرد للحياة ويدعم استمتاعه وفهمه للعالم الذي تسوده الاختلافات حوله كما يكسبه المهارات لكي يتخذ القرارات الفعالة في حياته. ومن المهارات التي يغرسها التعليم في الفرد لتجعله مواطنا منتجا: مهارة الاكتفاء الذاتي، المساهمة الاقتصادية، الاستعداد للحياة، احترام كافة أنواع التعليم التي تسمح للفرد بإخراج طاقته الكامنة من: مراحل التعليم الابتدائي إلى الجامعي والتعليم المهني، بل ومهارة التعلم مدى الحياة.

وبما أن التعليم من مؤشرات جودة الحياة لا بد أن تتوافر لديه البنية التحتية لمقابلة احتياجات المجتمع من توافر المدارس وتحديد قدراتها الاستيعابية، والقدرة على التحاق الطلبة بها وتوافر الأساليب التقنية المتصلة به وغيرها من الاحتياجات التي تضمن توفير مناخ ملائم للتعلم تجعل الإنسان مستعدا لخوض الحياة بكافة تجاربها. لكن يطرح السؤال التالي: **هل يكفي التعليم أم يشترط النجاح فيه؟**

– **النجاح في التعليم:** إن المؤسسات التعليمية التي توفرها المجتمعات لأفرادها ليست كافية بأن تحقق جودة حياة الإنسان من خلال التعليم كأحد مؤشراته، لكن الأهم هو إحراز النجاح في العملية التعليمية مثل التخرج من التعليم العالي وتلقي التدريبات المتخصصة خاصة المتعلقة بالحياة العملية والمسؤولية الاجتماعية التي تحقق كافة مستويات الاكتفاء.

– **المشاركة في العملية التعليمية:** إن الجهات الرسمية المسؤولة عن العملية التعليمية في المجتمعات لا يقع عليها بمفردها عبء الارتقاء بالتعليم وجودته وإنما مشاركة الآباء في العملية التعليمية لأطفالهم يرتقي بها أيضا.

4.2.4. المؤشرات الصحية والتواجد الجيد: إن جودة الحياة ليست مجرد غياب المرض وإنما كيفية استمتاع الإنسان بحياته، طالما أنه مازال على قيد الحياة سواء في وجود المرض أو في غيابه. لكن في الوقت ذاته ولكي يستمر المجتمع في الارتقاء بجودة حياة أفراده، لابد وأن يكون هناك اهتمام خاص بالمرضى خاصة أصحاب الأمراض المزمنة، وبالرعاية الصحية المقدمة لهم. وتتعدد أساليب الحصول على الرعاية الصحية، مثل: التأمين الصحي، تشجيع الأفراد على إتباع نمط حياة صحي، الاهتمام بالفرد قبل مجيئه للحياة بتقديم الرعاية المبكرة للأم قبل وأثناء الحمل كما أن الاهتمام بالصحة العقلية للفرد مؤشر هام يقاس به جودة حياة المجتمعات

فحالات الانتحار والأمراض النفسية مقياس لصحة المجتمع. بالإضافة إلى توافر المراكز والمستشفيات الطبية المتخصصة.

5.2.4.المؤشرات البيئية الطبيعية: وهي المؤشرات التي تتصل بالبيئة المحيطة بالفرد. يساوي ذلك الماء غير الملوث وضوء الشمس الطبيعي والهواء النقي جميعا المجتمع الصحي الجيد. ويتحقق المؤشر البيئي، من خلال: الماء والهواء والأرض.

جدول 2: يوضح معايير قياس جودة المؤشرات البيئية

المؤشر	معايير قياس المؤشر
الهواء	– مدى تأثيره على الصحة العامة، وعلى ممارسة الأنشطة الخارجية – مدى تأثيره على السياحة وعلى السائحين
الماء	– الاستخدامات المتعددة للماء من الشرب والأغراض الأخرى . – معدلات استهلاك الماء والأنماط الاستهلاكية، و صيانة مصادر الماء التي تضمن توفره للاستخدامات المستقبلية.
الأرض	– مساحات كافية لبناء أماكن السكن. – مساحات فاصلة بين الأبنية. – وجود المساحات الخضراء التي تقلل من عوامل التلوث.

المصدر: د. ن .د ص2019. ttps//www. Feedo. Net [11]

6.2.4. المؤشرات الاجتماعية: تتحقق المؤشرات الاجتماعية لجودة الحياة من خلال نشر الثقافة الاجتماعية، لما لها من أهمية بالغة في حياة البشر، فهي ترتقي بالحس المدني للأفراد وتكسبهم الصفات الاجتماعية الايجابية والقدرة على التفاعل والتواصل مع الآخرين، وتحافظ على أصالة الفرد ومجتمعه، لأنها بمثابة القوانين التي يستمد منها تراثه وعاداته. وتقاس جودة حياة المجتمعات في هذا المجال بمدى

دعم الحكومات للمصادر الثقافية المختلفة والاستفادة منها على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والروحية.

5. الاستدلالات الواقعية لجودة الحياة في مجتمعنا: مما سبق تبين أن حق الإنسان في التنمية والتمتع بجودة الحياة مكفول علميا وقانونيا وفي نواحي عدة أجمعها البعض في ثلاث مسائل أساسية، تعد من أكثر القضايا إلحاحا في عملية التنمية التي تؤثر على حقوق الإنسان، وهي: **تخفيف حدة الفقر، القضاء على مشكلة البطالة، تعزيز التكامل الاجتماعي. وهي نفسها التي نستند إليها، للحديث عن واقع حال الحق في التنمية وجودة الحياة في مجتمعنا.**

ورغم أن المجتمع الجزائري قد شهد تجاربا تنموية عدة ومختلفة، كانت دائما الغاية المعلن عنها تحسين مستواه المعيشي والتعليمي والصحي وتحقيق جودة حياة أفراده بداية من تجربة التسيير الاشتراكي إلى تجربة اقتصاد السوق والانفتاح على العالم غير أن واقع حاله **اليوم يقول بالأرقام والأفكار لباحثين كتبوا بشأنه وأجروا دراسات حول قضاياه،** أنه يعيش في "فخ العولمة والاعتداء على الديمقراطية".[12] **وصورته المجتمعية قاتمة بقتامة مظاهر مناحي حياته" على حد تعبير الأستاذ "قيرة إسماعيل في كتابه "نحو رؤية لدراسة الفقر والتهميش في الجزائر.**

كما يمكن من خلال مراجعة التقارير العالمية التي تصدر عن المؤسسات والهيئات الدولية تحديد أبرز جوانب وأبعاد جودة الحياة، حيث تظهر على الأقل ثلاثة تقارير سنوية ذات طابع عالمي تستهدف ترتيب دول العالم ذات الصلة وتصنفها. وتأتي أهمية هذه التقارير فضلا عن كونها اهتماما من قبل الباحثين ومراكز البحث والدراسات، تسهم في تكوين الصورة الذهنية عن البلدان التي تشملها، **ومنها الجزائر.** وهذه التقارير هي:[13]

أ. **تقرير التنمية البشرية:** الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2009، الذي يقوم على 3 أعمدة رئيسية تتمثل في: الدخل، الصحة والتعليم. ويغطي 182 دولة، جاءت النرويج في المرتبة الأولى بينما لم تكن من الدول العشر الأولى في ترتيب جودة الحياة، أما البلدان العربية فقد جاءت الكويت في مقدمتها إذ احتلت المرتبة 31 عالميا، ثم قطر في المرتبة 33 عالميا، واعتبرت هذه البلدان من بلدان التنمية البشرية المرتفعة جدا أما البحرين فقد احتلت في تصنيف التنمية البشرية المرتفعة المركز 39 عالميا، تلتها ليبيا في المرتبة 55، ... وجاءت بعد ذلك الدول العربية في تصنيف التنمية البشرية المتوسطة واحتل الأردن المرتبة 96 عالميا، أما تونس التي جاءت على رأس البلدان العربية في مقياس جودة الحياة فقد جاءت في المرتبة 98 في مقياس التنمية البشرية **واحتلت الجزائر المرتبة 104**، تلتها سوريا 107، ثم فلسطين 110، ثم مصر 123.

ب. **تقرير التنافسية العالمي**:2009-2010.

ويغطي 133 دولة، يقوم على مكونات المتطلبات الأساسية (مؤسسات وبنى تحتية واستقرار الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي) والكفاءة (التعليم العالي والتدريب وكفاءة أسواق السلع وكفاءة سوق العمل والسوق المالية والجاهزية التكنولوجية وحجم السوق وعوامل الابتكار- فقد احتلت فيه سويسرا رأس القائمة بينما جاءت فرنسا في الترتيب 16، أما البلدان العربية فقد جاءت قطر على رأسها في المرتبة 22 عالميا تلتها الإمارات في المرتبة 23 فالسعودية في المرتبة 28 ... ثم الأردن 50 ومصر 70، والمغرب 73، **والجزائر 83**.

ج) **تقرير جودة الحياة:** يصدر في جانفي كل عام عن مجلة " انترناشيونال ليفنج " الأمريكية ويرتب 194 بلدا وفقا لأفضلية العيش فيها، ففي تقرير صدر في جانفي 2010 جاءت فرنسا في المرتبة الأولى للعام الخامس على التوالي تلتها استراليا أما البلدان العربية فكان أفضلها تونس التي احتلت المرتبة 83 عالميا ....، **والجزائر**

146. ويقوم تقرير "جودة الحياة" على 9 معايير: كلفة المعيشة الثقافة والترفيه الاقتصاد البيئة الصحة، البنية الأساسية، الأمن والسلامة والمناخ .

1.5. حول مشكلة البطالة في الجزائر: تعد البطالة نتاج الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر عندما انخفضت أسعار البترول سنة 1986، وتدهورت عملية تمويل المؤسسات حيث كانت البطالة قبل هذه الفترة مقنعة غير أنها بدأت تشكل قلقا يتزايد مع السنوات، خصوصا لدى الشباب. فرغم الإصلاحات الاقتصادية وتنوع آليات التشغيل ودعم الاستثمار التي ساهمت مجتمعة في تسجيل خفض محسوس في هذه الظاهرة إلا أن انتشارها لا يزال يلفت الانتباه ويتطلب المعالجة. وهذا ما تشير الإحصائيات إليه في سنوات الألفينيات:

جدول 3 : يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر (2000- 2006)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل البطالة%	29	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3

المصدر: طالبي محمد، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية العدد 12، 2009، ص 39، 60 [14]

2.5. **حول ظاهرة الفقر ومسألة تخفيفه كبعد للتنمية وجودة الحياة:** فأرقامها مخيفة، بسبب فشل السياسات التنموية. حيث يشير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، 50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، 10% من أرباب العائلات بطالين 66% من أرباب العائلات أميون، 30% منهم يقل دخلهم الشهري عن 6 آلاف دينار، 1.6 مليون مواطن نزحوا من الأرياف نحو المدن بسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية،[15] ما يعني أن كل هؤلاء بحاجة للمساعدة، فحسب ما تشير إليه الإحصائيات الرسمية دائما فإن 14

مليون جزائري في حاجة إلى مساعدة اجتماعية (حسب المقاييس الرسمية) بعد عملية رفع الدعم عن المواد الأساسية منهم 30 % من جملة قوة العمل.

3.5. **البعد البيئ وجودة الحياة في الجزائر**، فإن النمو الحضري غير المخطط وانتشار المناطق الصناعية داخل المدن وتزايد عدد السيارات والأنشطة غير الرسمية والعمرانية المختلفة، أدى إلى تلوث البيئة وانتشار الأمراض والأوبئة وانبعاث الدخان والروائح الكريهة، تلويث المياه السطحية والجوفية وتشويه المناطق العمرانية وتدميرها وتدهور النظافة.[16]

ومن أشكال التلوث وضوحا وانتشارا في البيئة الحضرية، هي مشكلة تلوث الهواء والماء الذي صاحب التركيز السكاني ونمو الصناعات المختلفة، انتشار المبيدات الحشرية والمنظفات. ويتجلى التلوث المائي في: التلوث الطبيعي الحراري الصناعي الناجم عن قذارة المجاري الصحية. هذا وتسهم النفايات والفضلات الصلبة بنصيب لا يستهان به في مشكلات تلوث البيئة الحضرية، دون إغفال خطورة التلوث الصوتي (الضوضاء)، وما يسببه من أمراض تتصل بالتوتر، ارتفاع ضغط الدم والاضطرابات الفسيولوجية المختلفة. كل هذا يضاف إليه العلاقة المشوهة بين الفرد الجزائري والبيئة، والتلوث الاجتماعي الذي خلف سلوكيات منحرفة وانعدام وعي بيئي يتجلى في رمي النفايات المنزلية من الشرفات، وفي أي مكان يمر به.[17]

4.5. **المحيط الاجتماعي غير الآمن:** لم يعد الفرد الجزائري يأمن على نفسه من السرقة والاعتداء ولا على أولاده من الاختطاف، وعلى بيته الذي يقوم بتسجيله لضمان حرمته والمحافظة على ممتلكاته ويقلل من علاقاته حتى مع جيرانه ويتفادى السير في الشوارع مع أقاربه تفاديا للألفاظ النابية والسب والشتم التي قد يسمعها فثقافة الشارع أصبحت لا تطمئن، سيما و أن ارتكاب الجرائم بمختلف أنواعها بات

يلون واقعنا ويسمه بعدم الاستقرار والأمان. كما أن العلاقات الاجتماعية أصبحت علاقات مصالح و جوار فيزيقي لا علائقي إنساني.

خاتمة:

إن ما يمكن تسجيله كخاتمة هو استنتاج عام راودنا خلال عملية بحثنا حول الموضوع سيما مضامين بعض العناصر، مثل: معنى جودة الحياة وأنواعها ومؤشراتها، جعلتنا نعيد قراءة فهمنا لمعنى الحياة ونتوصل إلى أن حق الفرد في التنمية يماثل حقه الطبيعي في الحياة بل ويترتب فوق ذلك الحق في جودة حياته فكلاهما مرتبطان ببعضهما ارتباطا قويا، بدلالة معنى التعريفات وكفالة النصوص القانونية والتفسيرات العلمية النظرية، إضافة إلى المؤشرات التطبيقية المتعلقة بانعكاسات التنمية ونتائجها على مصير حياة الفرد، التي تتعدى مجرد حصوله على الأجر بل وجوب التمتع به صحة وعيشا و نفسا سليمة خالية من أي اضطراب أو خلل وترفيها، ما يفرض علينا مساءلة أنفسنا حول أسلوب عيشنا ومراجعة حساباتنا بخصوص حياتنا وتصوراتنا بشأنها.

الهوامش

1-أبو المعاطي ماهر علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة معالجة محلية ودولية و عالمية لقضايا التنمية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012،ص253.

2- المرجع نفسه، ص259

3- مسعودي أمحمد، بحوث جودة الحياة في العالم العربي دراسة تحليلية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد20، 2015 ،ص 28، 42.

4- المرجع نفسه ، ص206

5- عبد الله صالح إسماعيل، (2010)، جودة الحياة و علاقتها بالرضا الوظيفي وقلق المستقبل لدى معلمات رياض الأطفال. قدم إلى المؤتمر العلمي الثالث، حول تربية المعلم العربي وتأهيله رؤى معاصرة، جامعة جرش الخاصة.2010،ص43

6- مسعودي أمحمد، مرجع سبق ذكره،ص206

7- أبو المعاطي ماهر علي، مرجع سبق ذكره،ص252
8-مقدم عبد الرحيم، مسؤولية الدولة تجاه حقوق الإنسان المحمية جنائيا. مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية العدد1، الجزائر. منشورات جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،2007 ص 79، 98.
9- أبو المعاطي ماهر علي، مرجع سبق ذكره، ص 257
10- د. ن (2018، 3، 5)، مؤشرات جودة الحياة. تم استرجاعها في تاريخ 9 نوفمبر 2019. 10. 15 د متاح على الموقع الإلكتروني.https//www. feedo. net .
11- د. ن (2018، 3، 5)، مؤشرات جودة الحياة. تم استرجاعها في تاريخ 9 نوفمبر 2019. 10. 15 د متاح على الموقع الإلكتروني.https//www. feedo. net .
12- قيرة إسماعيل، نحو رؤية جديدة لدراسة الفقر والتهميش في البلدان النامية. الجزائر، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، منشورات مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية،2012،ص141.
13. أبو حلاوة محمد السعيد، جودة الحياة: المفهوم والأبعاد، متاح على الموقع الإلكتروني https//4irshaad.blogspot.com.2017/06/blog-post14h
14 - طالبي محمد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر. مجلة دراسات اقتصادية العدد 12، 2009،ص39،60.
15- قيرة إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص145.
16- قيرة اسماعيل، عصر المشكلات لوحة سوداء وأرقام مخيفة، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 02، الجزائر. جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة،2008 ص 14، 29.
17- قيرة، إسماعيل، المرجع نفسه ،ص20.